مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN: 2352- 9822 / E-ISSN: 2588-1574
المجلد: 13 العدد: 01 / جوان - 2026
ص 297 - 314
OEB Univ. Publish. Co.

دور مؤشرات التحليل المالي في تحسين جودة القرارات المالية

دراسة حالة مؤسسة *BCR*

The role of financial analyses indicators in improving the quality of financial decisions Case study of the BCR institution

مسعود بويباون[1] [*]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)، *messaoud.bouibaoune@univ-oeb.dz*

تاريخ الاستلام: 04-02-2025 تاريخ قبول النشر: 06-05-2025 تاريخ النشر :05-06-2026

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور مؤشرات التحليل المالي في تحسين مختلف القرارات المالية، لما لها من دور كبير في توفير السيولة وتنويع مصادر التمويل فضلا عن تحديد الهيكل المالي الأمثل، وقصد تحقيق الهدف الأساسي من الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي ودراسة حالة.

وتم التوصل إلى أن مؤشرات التوازن المالي المختلفة تساهم بشكل كبير في تحسين القرارات المالية المختلفة خاصة اذا تم تكييفها بما يناسب خصوصية المؤسسة، وهذا مما يحسن من أدائها الكلي ويدعم من قدراتها التنافسية في بيئة التصنيع الحديثة التي تشهد منافسة قوية.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات، تحليل مالي، قرارات مالية، أداء مالي.

تصنيف JEL : *M49*، *L15*

Abstract: This study aims to highlight the role of financial balance indicators in improving various financial decisions, because of their great role in providing liquidity and diversifying funding sources, and in order to achieve the main objective of it, the descriptive analytical approach and a case study approach were relied upon.

It was concluded that the various financial balance indicators contribute significantly to improving the various financial decisions, which improves their overall performance and supports their competitiveness.

Keywords: indicators; financial analyses; financial decisions; financial performance.

Jel Classification Codes: M49, L15

[*] **المؤلف المرسل:** مسعود بويباون

1. مقدمة:

تعاني مختلف المؤسسات الاقتصادية خاصة في الدول النامية، من مشكلة اتخاذ القرارات المالية المختلفة في ظل المتغيرات والبدائل الكثيرة، ولترشيد اتخاذ هذه القرارات المالية الحاسمة في حياة المؤسسة اعتمدت الكثير منها على مختلف المؤشرات الرئيسية للتحليل المالي لمعرفة توازنها المالي.

وذلك لما لها من أهمية كبيرة في الحفاظ على توفير السيولة من جهة، ومن جهة أخرى تعظيم الربحية فهي تسعى إلى إيجاد توليفة مثلى بينهما، وهذا ما يؤدي إلى تحسين الأداء الكلي للمؤسسة، وينعكس إيجابا على قدرتها التنافسية.

1.1. إشكالية الدراسة

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر مؤشرات التحليل المالي في تحسين جودة القرارات المالية في المؤسسة؟

وقصد الإلمام أكثر بإشكالية الدراسة تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي أكثر مؤشرات التحليل المالي تأثيرا على القرارات المالية؟.
- ✓ ما هو أثر مؤشرات التحليل المالي على المؤسسة في المدى المتوسط والطويل؟.
- ✓ ما هي أهم القرارات المالية في المؤسسة؟.

2.1. فرضيات الدراسة

قصد الإجابة على التساؤلات المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ تعتبر مؤشرات التحليل المالي من أهم أدوات التحليل المالي من حيث الفعالية.
- ✓ تساعد مؤشرات التحليل المالي على الاستغلال الأمثل للموارد المالية المختلفة؛
- ✓ تساعد مؤشرات التحليل والتوازن المالي في رسم استراتيجية متكاملة للمؤسسة في الجانب المالي، مما يزيد من ربحيتها وتحسين تنافسيتها.

أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهميتها الكبيرة من خلال معرفة مختلف مؤشرات التوازن المالي، ودورها في تحسين مختلف القرارات المالية بطريقة علمية دقيقة، وهذا ما يساعد المؤسسة من مواجهة مختلف التحديات في ظل بيئة التصنيع الحديثة التي تتميز بظهور متغيرات جديدة.

3.1. أهداف الدراسة

وتتمثل فيما يلي:

- ✓ التعرف على مختلف مؤشرات التحليل المالي؛
- ✓ التعرف على أهم القرارات المالية؛
- ✓ معرفة أثر مؤشرات التوازن المالي على استمرارية المؤسسة في ظل المنافسة الكبيرة.

4.1. منهجية الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة، وبغية تحقيق أهدافها المختلفة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات المرتبطة بالدراسة في توضيح وتحليل مختلف العناصر المتعلقة بمؤشرات التحليل المالي ومختلف القرارات المالية، كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على مختلف المراجع المرتبطة بها سواء كانت كتب أو مقالات علمية، بينما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على منهج دراسة حالة لمؤسسة اقتصادية، وذلك من خلال تحليل مضمون الوثائق خاصة القوائم المالية.

2. التحليل المالي وعلاقته بمؤشرات التوازن المالي:

قبل التطرق إلى متغيرات الدراسة الأساسية، سنحاول تسليط الضوء على بعض المفاهيم الرئيسية للتحليل المالي، والذي يعتبر كمدخل لعرض مؤشرات التوازن المالي.

1.2 تعريف التحليل المالي:

يمكن تعريفه على أنه" تحليل القوائم المالية باستعمال مجموعة من البيانات بعد تبويبها بطريقة ملائمة، والاستعانة بالأساليب الرياضية والإحصائية، بهدف معرفة الارتباطات بين مختلف عناصرها، مما يساعد في الحصول على إجابات دقيقة تفيد أطراف مختلفة". (الزبيدي، 2011، صفحة 23)

فبفضل التحليل المالي يمكننا " اشتقاق مجموعة من المؤشرات المالية حول نشاط المؤسسة، حيث تساهم في معرفة الأنشطة التشغيلية والمالية من خلال بيانات تستخرج من القوائم المالية، ويتم استخدامها لاحقا في تقييم أداء المؤسسة بهدف اتخاذ القرارات". (النعيمي، 2008، صفحة 15)

ومما سبق نستنتج أن التحليل المالي هو " تحليل للنشاط وللمردودية، في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، حيث يتم التحليل أساسا باستعمال البيانات المحاسبية، فهو عبارة عن

معالجة منظمة للمدخلات من البيانات، حسب المقصد من التحليل المراد إجرائه" (Guillot & francis , 2007, p. 11)

2.2 مؤشرات التوازن المالي

وتعتبر بمثابة " خارطة الطريق لقياس السيولة والربحية، فعند ظهور مثلا معدلات سيولة منخفضة، فهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، مما يؤدي لزيادة احتمال الفشل المالي مستقبلا ". (Hamadi , 2011, pp. 10-11)

ولترشيد عملية اتخاذ القرارات المالية تم الاعتماد على دراسة رأس المال العامل، الذي يقصد به الجزء المتبقي أو الفائض من تغطية الالتزامات المتداولة التي تم تمويلها من الأموال الدائمة، ويمثل أيضا الجزء من الأموال الدائمة غير المستعملة في تمويل الأصول غير الجارية، وعليه فالتوازن المالي للمؤسسة يعتمد أساسا في تمويل الاستخدامات طويلة الأجل عن طريق الموارد الدائمة، وينقسم إلى ما يلي:

أ -رأس المال العامل الدائم

ويقصد به مدى تغطية احتياجات المؤسسة الطويلة الأجل لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة بالاعتماد على أموالها الدائمة، ورأس المال العامل الدائم (الصافي) عبارة عن هامش أمان، والمتمثل في الفائض من الأموال المستعملة في تمويل جزء من الأصول الجارية ". (عدون و نواصر ، 1991، صفحة 23)

ويحسب بطريقتين:

- ✓ أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الدائم = أموال الدائمة – أصول غير جارية

- ✓ أسفل الميزانية: **أصول جارية – الديون قصيرة الأجل**

ومن الاحسن حسابه من أسفل الميزانية، لأنه الأكثر دلالة على التوازن المالي حيث يربط بين عناصر السيولة قصيرة الأجل والديون قصيرة الأجل، وتظهر المشكلة عندما نجده سالب مما يعني أن المؤسسة تجد صعوبة كبيرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل في الوقت المحدد، لذا يجب على المؤسسة اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب قبل أن تتفاقم وضعيتها المالية.

ولتفادي خطر نقص السيولة يجب على المؤسسة متابعة وضعية الزبائن حيث تكمن مشكلتهم في " عدم التسديد أو التأخر الكبير في التسديد." (Bellet & Lamy, 2009, p. 209)

ب – رأس المال العامل الخاص

ويقصد به مدى تغطية احتياجات المؤسسة طويلة الأجل لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة بالاعتماد على أموالها الخاصة، ويمكن حسابه بطريقتين:

✓ أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة – أصول غير جارية

✓ أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الخاص = أصول جارية – مجموع الديون

ج – رأس المال العامل الإجمالي

ويقصد به مجموع الأصول الجارية التي يتكلف بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة، أي العناصر التي تدخل ضمن دورة الاستغلال الأقل من سنة، ويتم حسابه كما يلي:

رأس العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

د – رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي)

ويمثل مجموع ديون الغير التي استخدمتها المؤسسة لتمويل احتياجاتها المختلفة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

ويسمح حساب رأس المال العامل الأجنبي " بمعرفة مدى ارتباط المؤسسة مع الغير في تمويل مختلف استخداماتها، سواء القصيرة أو الطويلة الأجل". (Piget, 1998, p. 90)

كما تجدر بنا الاشارة إلى وجود عدة عوامل مؤثرة في رأس المال العامل بمختلف أنواعه وهي:

- دورة الاستغلال.
- القيمة المضافة.
- التغيرات الموسمية.

3. القرارات المالية:

وتعتبر من أهم القرارات الاستراتيجية التي تتخذها المؤسسة، خاصة في ظل المنافسة الكبيرة والانفتاح الاقتصادي.

1.3 تعريف اتخاذ القرار:

لم يتفق الخبراء والمختصين على تعريف موحد لاتخاذ القرار، فقد ظهرت نظريات مختلفة له، لكنها تتفق على أنه " أسلوب مدروس للاختيار بين عدة بدائل، تؤدي لتعظيم أهداف المؤسسة". (المنديل، 2003، صفحة 7)

2.3 أنواع القرارات بشكل عام:

تختلف تصنيفات القرارات حسب اختلاف الزاوية التي ينظر إليها، ومن أهم التصنيفات المختلفة للقرارات حسب أهميتها، ما يلي: (كنعان، 2007، صفحة 212)

أ- القرارات الاستراتيجية:

وتتعلق بالتنظيم الإداري والبيئة المحيطة بالمؤسسة، حيث تتميز بالاستقرار النسبي وبضخامة الاستثمارات لتنفيذها.

ب- القرارات التكتيكية:

وعموما يتخذها رؤساء المصالح والأقسام، وتعمل على تقرير الوسائل المناسبة لتحقيقي الأهداف، ترجمة الخطط أو بناء الهيكل التنظيمي.

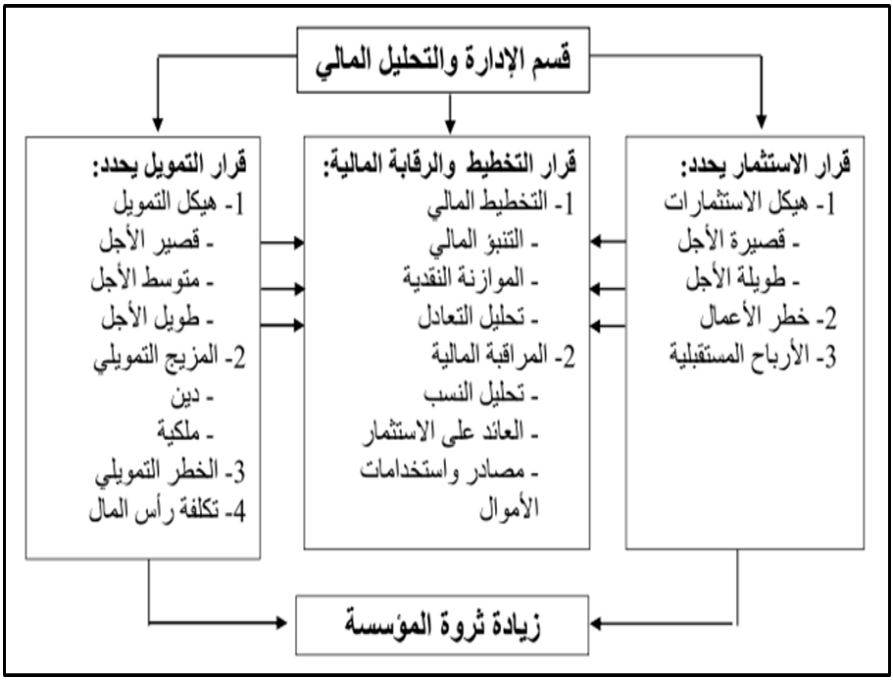
ج- القرارات التنفيذية:

هي القرارات التي تتعلق بمشكلات العمل اليومي وهي روتينية ومتكررة باستمرار، وتعتبر هذه القرارات من اختصاص الإدارة التنفيذية أو المباشرة، وفي الغالب لا تحتاج إلى الكثير من الجهد في البحث بل تتم على ضوء الخبرات والتجارب السابقة لمتخذها.

3.3 أنواع القرارات المالية بشكل خاص:

إن قرارات المالية المختلفة زادت بشكل كبير في الآونة الأخيرة، فالكثير من المؤسسات خصصت أقساما خاصة ودعمتها بالكفاءات الإدارية اللازمة، لاتخاذ القرارات المناسبة بالاستثمار والتخطيط والبحث عن التمويل المناسب وبأقل تكلفة ممكنة، كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 1: مختلف القرارات المالية



المصدر: (شريفات، 2000، صفحة 17)

نلاحظ من خلال الشكل أن المؤسسة تسعى إلى ترشيد مختلف القرارات الاستثمارية، حيث تأخذ بعين الاعتبار هيكل الاستثمارات والأرباح المستقبلية، كما تسعى إلى تحسين عملية التخطيط وتدعيمها بالرقابة لمعرفة مصادر واستخدامات الأموال، كما تسعى أيضا إلى الاهتمام بالتمويل وتحديد هيكل التمويل الأمثل.

كما يجب الاشارة إلى الفرق بين مصطلح الهيكل المالي ومصطلح هيكل رأس المال، فالهيكل المالي يقصد به مجموع مصادر الموارد المالية سواء قصيرة أو طويلة الأجل، بينما يقصد بهيكل رأس المال مصادر الموارد طويلة الأجل فقط بالإضافة إلى حقوق الملكية (رأس المال).

إن الهدف الأساسي من اتخاذ القرارات المالية في ظل التغيرات الكبيرة هو تحقيق قاعدة التوازن المالي في المؤسسة، والتي تستند إلى عدة عوامل مختلفة فهي تعتمد على" جعل مختلف المتغيرات في حالتها المثلى ومن بينها مبدأ الملائمة، الذي يعني تخصيص الموارد الدائمة لتغطية الاحتياجات الدائمة وتخصيص الموارد الدورية لتغطية الاحتياجات

الدورية، للحفاظ على الحد الأدنى من التوازن المالي وجعل الخزينة في حالتها المثلى". (bruslerie, 2010, p. 262)

4. دراسة حالة مؤسسة BCR

1.4 تعريف مختصر:

تأسست المؤسسة في: 01 /01/ 2002 بعين الكبيرة ولاية سطيف، في إطار مخطط إعادة الهيكلة (من 1996 – 2000) ويتمثل نشاطه في إنتاج وتسويق منتجات الصنابير، حيث ويبلغ رأسمالها 806.50 مليون دج، ومساحتها تقدر ب مساحة 330 ألف م^2 ، كما تبلغ طاقتها الإنتاجية سنويا ألف وخمسمائة طن

2.4 عرض الميزانيات المالية المختصرة:

سنعتمد على الميزانيات المالية المختصرة، وبعدها سنقوم بتمثيلها بيانيا، وتحليلها عن طريق مؤشرات التوازن المالي، ويمكن تشكيل الميزانيات المختصرة كما يوضحه الجدول الموالي.

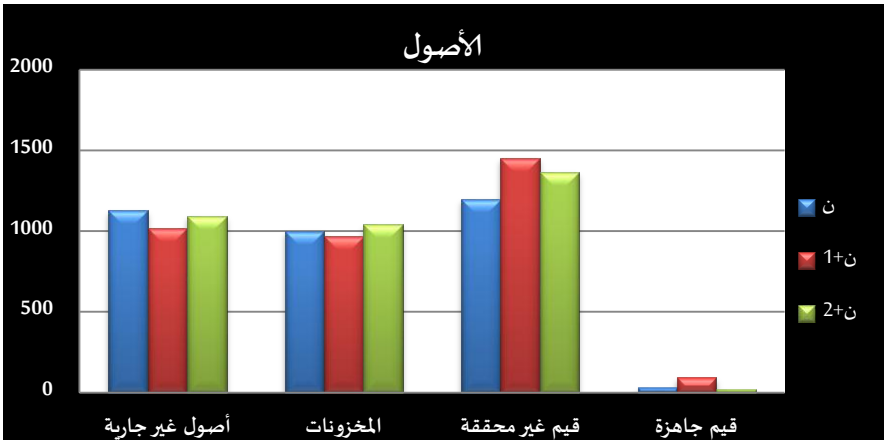
الجدول 1: عرض الميزانيات المختصرة (الوحدة مليون دج)

الأصول	ن	ن+1	ن+2	الخصوم	ن	ن+1	ن+2
أصول غير جارية	1.127	1.019	1.096	أموال دائمة	2.422	2.435	2.767
أصول جارية	2.235	2.517	2.432	أموال خاصة	1.367	1.385	1.271
المخزونات	1.003	967	1.042	ديون طويلة الأجل	1.054	1.050	1.496
قيم غير جاهزة	1.199	1.455	1.368	ديون قصيرة الأجل	940	1.093	769
قيم جاهزة	32	94	21				
مجموع الأصول	3.362	3.528	3.536	مجموع الخصوم	3.362	3.528	3.536

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وثائق المؤسسة (أنظر الملحق رقم 1و2)

من خلال عرض الميزانيات المالية للمؤسسة سنحاول تمثيلها بيانيا، بغرض فهم مكونات الميزانية بطريقة أسهل، كما يوضحه الشكل الموالي.

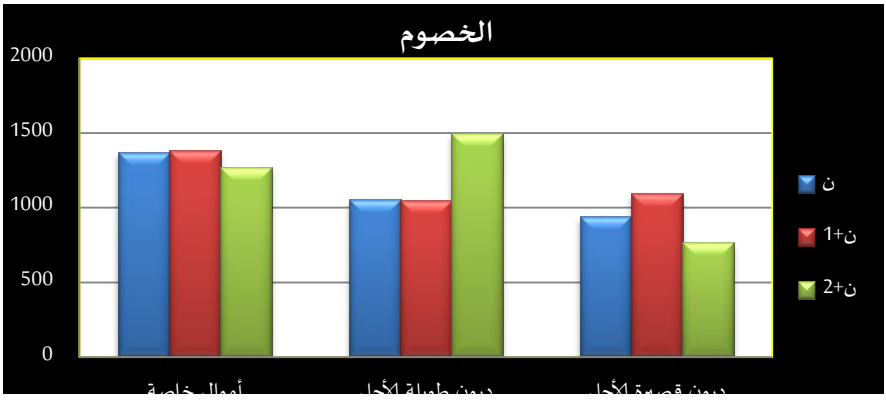
الشكل 3: تمثيل جانب الأصول بيانيا (الوحدة مليون دج)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل استقرار الأصول غير جارية مع المخزونات خلال سنوات الدراسة، بينما نلاحظ زيادة القيم غير محققة لسنة ن+1، وهذا ما يعني زيادة مبيعات المؤسسة على الحساب.

الشكل 4: تمثيل جانب الخصوم بيانيا (الوحدة مليون دج)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

نلاحظ من خلال الشكل استقرار الأموال الخاصة خلال سنوات الدراسة، بينما نلاحظ زيادة كبيرة في الديون طويلة الأجل لسنة ن+2، وهذا ما يعني زيادة طلب المؤسسة لقروض جديدة، بينما نلاحظ انخفاض ملموس لديون قصيرة الأجل في سنة ن+2 بسبب تسديد المؤسسة لجزء من ديونها قصيرة الأجل.

3.4 دراسة القرارات المالية بالاعتماد على المؤشرات المالية:

سنقوم بدراسة القرارات المالية التي تتخذها المؤسسة سواء المتعلقة بالتمويل أو الاستثمار أو التخطيط المالي، وهذا بالاعتماد على تحليل مؤشرات التوازن المالي المختلفة وهي:

أ – رأس المال العامل الدائم

ويسمح لنا بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها غير جارية باستعمال أموالها الدائمة (أموال خاصة + ديون طويلة الأجل)، كما يعني أيضا مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها القصيرة باستخدام أصولها الجارية، وسنقوم بحسابه من أسفل الميزانية.

الجدول 2: حساب رأس المال العامل الدائم (الوحدة مليون دج)

العناصر/ السنوات	ن	ن+1	ن+2
الأصول الجارية.....1	2.235	2.432	2.517
ديون قصيرة الأجل....2	940	1.093	769
رأس المال العامل الدائم (1-2)	1.294	1.338	1.748

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب وفي زيادة مستمرة، وهذا يعني قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها الجارية، وهذا ما يدعم القرار المالي المتعلق بتمويل مناسب لدورة الاستغلال والبحث عن هيكل تمويلي أمثل.

ب – رأس المال العامل الخاص

ويقصد به مدى تغطية احتياجات المؤسسة طويلة الأجل بالاعتماد على أموالها الخاصة دون استعمال الديون طويلة الأجل، ويقصد به أيضا مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها مهما كان نوعها بالاعتماد على جميع أصولها الجارية الموجودة تحت تصرفها، ويمكن حسابه بالطريقة الثانية (أسفل الميزانية) كما يوضحه الجدول الموالي.

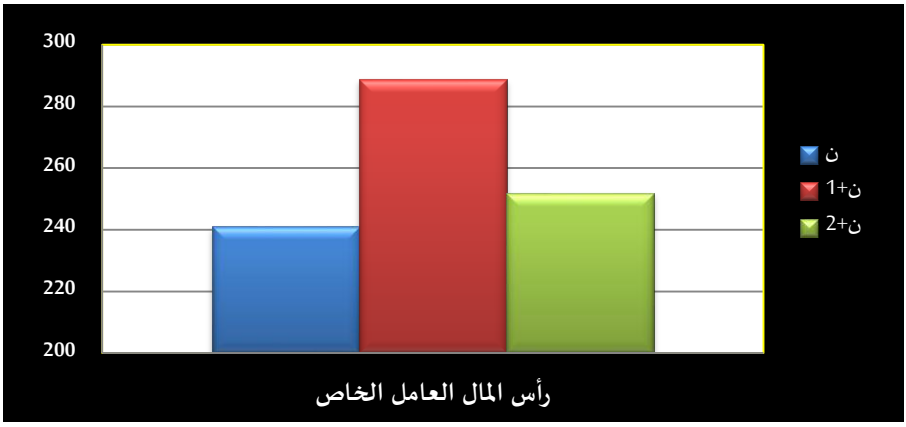
الجدول 3: حساب رأس المال العامل الخاص (الوحدة مليون دج)

العناصر/ السنوات	ن	ن+1	ن+2
الأصول الجارية.....1	2.235	2.432	2.517
مجموع الديون.....2	1.994	2.143	2.265
رأس المال العامل الخاص (1-2)	241	289	252

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وثائق المؤسسة

وللتوضيح أكثر سنقوم بتمثيل رأس المال العامل الخاص بيانيا، كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 5: تمثيل رأس المال العامل الخاص (الوحدة مليون دج)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب حيث وصل إلى مستويات قياسية سنة 2016، وهذا يعني وجود فائض كبير جدا بحيث أن الأصول الجارية قادرة على تغطية كل الديون، بشرط وجود كفاءة في تحصيل المؤسسة لحقوقها لدى الزبائن وتحويلها إلى نقديات، وهذا من شأنه دعم القرارات المالية المتعلقة بضرورة الموازنة بين الربحية والسيولة لتحسن أداء المؤسسة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والاستخدامات المالية.

ج – رأس المال العامل الإجمالي

ويقصد به مجموع الأصول الجارية من مخزونات وقيم غير جاهزة وقيم جاهزة التي تمثل الاستخدامات الدورية، كما يوضحه الجدول التالي.

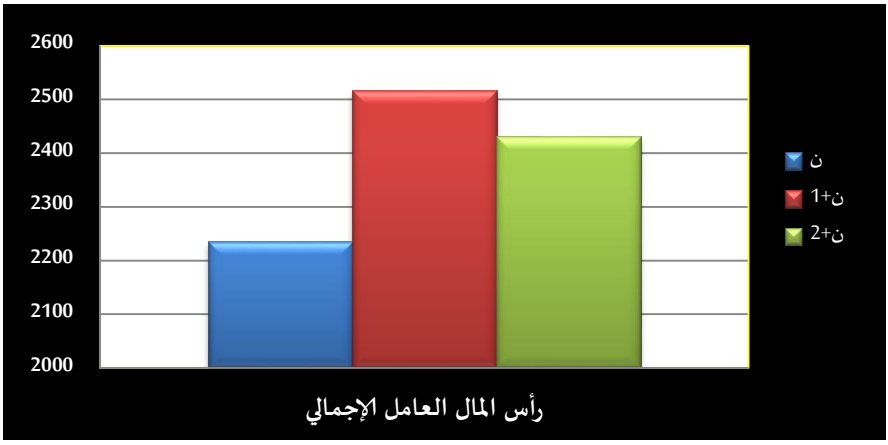
الجدول 4: حساب رأس المال العامل الخاص (الوحدة مليون دج)

العناصر/ السنوات	ن	ن+1	ن+2
مخزونات.....1	1.003	967	1.042
قيم غير جاهزة.....2	1.199	1.455	1.368
قيم جاهزة.....3	32	94	21
رأس المال العامل الإجمالي (1+ 2+3)	2.235	2.517	2.432

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وثائق المؤسسة

وللتوضيح أكثر سنقوم بتمثيل رأس المال العامل الاجمالي بيانيا، كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 6: تمثيل رأس المال العامل الاجمالي (الوحدة مليون دج)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن زيادة رأس المال العامل الاجمالي خاصة سنة ن+1 مع انخفاض طفيف سنة ن+2، وهذا يعني أن دورة الاستغلال ضخمة جدا مما ينتج عنه احتياج تمويلي أكبر، وهذا ما يدعم القرارات المالية المتعلقة بإيجاد توليفة مثلى بين احتياجات دورة الاستغلال وموارد الاستغلال لتحقيق التوازن بينهما، أي البحث عن مقدار الاحتياجات قصيرة الأجل التي يمكن تغطيتها خلال نفس الفترة.

د- رأس المال العامل الأجنبي:

ويمثل كل الديون والتي تحصلت المؤسسة عليها من طرف الغير، لتمويل مختلف الاستخدامات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، ويمكن حسابه، من خلال الجدول التالي.

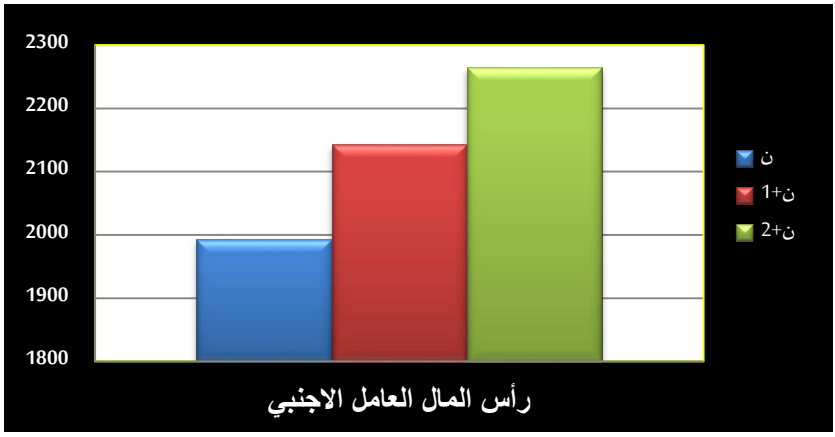
الجدول 5: حساب رأس المال العامل الأجنبي (الوحدة مليون دج)

العناصر/ السنوات	ن	ن+1	ن+2
ديون طويلة.....1	1.054	1.050	1.496
ديون قصيرة.....2	940	1.093	769
مجموع الديون (1+2)	1.994	2.143	2.265

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وثائق المؤسسة

وللتوضيح أكثر سنقوم بتمثيل رأس المال العامل الأجنبي بيانيا، كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل 7: تمثيل رأس المال العامل الأجنبي (الوحدة مليون دج)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الشكل نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في زيادة مستمرة حيث وصل إلى مستويات قياسية سنة ن+2 ، وهذا يعني اللجوء المفرط إلى التمويل عن طريق القروض والشراء على الحساب مما يجعل المؤسسة في عسر مالي مستقبلا، وهذا ما يستوجب عليها البحث عن اتخاذ قرار مالي مناسب متعلق بهيكل الموارد، فيجب عليها أن تعتمد على أموالها الخاصة عن طريق زيادة حصص الشركاء أو انضمام شركاء جدد

والابتعاد من المديونية الكبيرة والتوجه نحو الاستقلالية المالية، ويمكن توضيح الفكرة من خلال الجدول الموالي.

الجدول 6: يوضح نسبة الاستقلالية المالية (الوحدة مليون دج)

العناصر/ السنوات	ن	ن+1	ن+2
الأموال الخاصة.....1	1.367	1.385	1.496
مجموع الديون.....2	1.994	2.143	1.271
نسبة الاستقلالية المالية (2/1)	0.68	0.64	1.17

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ أن هيكل المؤسسة المالي غير متوازن، خاصة في سنة ن والسنة ن+1 فهي تعاني من المديونية، بينما في سنة ن+2 تحسن وضعها بسبب اتخاذ المؤسسة لقرارات مالية مناسبة تمثلت في رفع رأس المال، وأصبحت تعتمد على أموالها الخاصة أكثر من اعتمادها على الديون وحققت نسبة 1.17 وهي نسبة مقبولة، فكلما كانت نسبة الاستقلالية المالية أكبر من 1 كلما كان أفضل لها.

5. خاتمة:

مما سبق تطرقنا إلى معرفة مختلف القرارات المالية المتعلقة بنشاط المؤسسة والمتمثلة في قرارات التمويل والاستثمار والتخطيط المالي، فكلما كانت هذه القرارات مبنية على أسس علمية منطقية خاصة مؤشرات التوازن المالي، خاصة مؤشر رأس المال العامل الدائم ومؤشر رأس المال العامل الخاص، كلما انعكس ذلك ايجابا على أداء المؤسسة سواء في الأجل القصير أو الطويل، لذا وجب على المؤسسة مراقبة ومتابعة مختلف مؤشراتها المالية باستمرار لتسهيل عملية اتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب.

وهذا ما يسمح لها ببناء استراتيجية تنافسية قوية تساعدها على الاستمرارية، مما ينعكس إيجابا على زيادة رقم أعمالها وتعظيم أرباحها، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي من خلالها تم تقديم مجموعة من التوصيات.

أولا: النتائج

من بين أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- ✓ ساهمت أدوات التحليل المالي المختلفة في زيادة فعالية ترشيد اتخاذ القرارات المالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- ✓ ساعدت مؤشرات التوازن المالي على الاستغلال الأمثل للموارد المالية المختلفة، وهذا ما يظهر في تدعيم استقلالها المالي في سنة ن+2 ، إلى جانب تحقيقها لرأس المال العامل الدائم والخاص موجبان خلال سنوات الدراسة، وهذا ما يثبت كذلك صحة الفرضية الثانية؛
- ✓ ساعدت مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ قرارات مالية مهمة مكنت المؤسسة من رسم استراتيجية متكاملة للمؤسسة في الجانب المالي، مما يزيد من ربحيتها وتحسين تنافسيتها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛
- ✓ تعاني المؤسسة من مشكلة تحصيل حقوقها، مما يجعلها تعاني من مشكلة السيولة.
- ✓ تعاني المؤسسة من بطئ دوران مخزونها، ويظهر ذلك في ضعف مؤشر رأس المال الإجمالي.

ثانيا: التوصيات

- ☜ الحرص على تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة؛
- ☜ ضرورة اتخاذ قرارات مالية مناسبة، خاصة في إيجاد المزيج التمويلي الأمثل؛
- ☜ العمل على استثمار الفائض من رأس المال العامل الدائم والخاص حسب احتياجات المؤسسة، لتحقيق المزيد من الأرباح؛
- ☜ زيادة معدل دوران الزبائن عن طريق عدم منح فترات تسديد طويلة لهم، لتفادي التأخر في التسديد وخطر الديون المعدومة؛
- ☜ الابتعاد قدر المستطاع عن الاقتراض، والبحث عن حلول بديلة مناسبة لضمان تمويل أمثل بعيدا عن المخاطر الناجمة عن القروض.
- ☜ زيادة نسبة الاستقلالية المالية، وذلك بحجز جزء من الأرباح لتقوية المركز المالي.
- ☜ العمل على تسريع دوران المخزون، من خلال مراجعة سياسة التسعير واللجوء على اعتماد سياسة منح الخصم مقابل شراء كميات كبيرة من المنتوجات.

6. قائمة المراجع:

Bellet , J.-M., & Lamy, M. (2009). *ameliorer la qualite des services avec la gestion des problèmes.* paris: éditions eyrolles.

bruslerie, H. d. (2010). *analyse financière, 4 edition,*. paris: Dunod.

Guillot , b., & francis , g. (2007). *analyse financiere les outils du diagnostic financier¸ 8éme* dition gualino éditeur¸. paris

Hamadi , M. (2011). *la prediction de faillite des entreprises tunisiennes,*. usa: edition HAL Id,.

Piget, P. (1998). *gestion financière de l'entreprise* . paris: edition economica.

حمزة محمود الزبيدي. (2011). *التحليل المالي لغرض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط.2* ، عمان: مؤسسة الوراق.

خالد المنديل. (2003). *المركزية واللامركزية في اتخاذ القرار ، ماجستير*. جامعة نايف السعودية.

خلدون إبراهيم شريفات. (2000). *إدارة وتحليل مالي، ط1*، عمان ، دار وائل للنشر.

ع. النعيمي ، وف. التميمي . (2008). *التحليل والتخطيط المالي، الطبعة العربية*، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.

كنعان ,ن .(2007) .*اتخاذ القرارات الادارية بين النظرية والتطبق* .عمان الأردن :دار الثقافة.

ن. عدون ، و م. نواصر . (1991). ، *دراسة الحالات المالية*. الجزائر: دار الأفاق.

7. ملاحق:

الملحق 1: الميزانية جانب الأصول

SANIAK SPA FILIALE GROUPE BCR

BP N° 06 AIN EL KEBIRA SETIF

N° D'IDENTIFICATION:000219008492731

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		13 260 173,74	11 308 114,45	1 952 059,29	2 191 304,46
Immobilisations corporelles					
Terrains		400 295 977,48		400 295 977,48	400 295 977,48
Bâtiments		651 848 829,43	435 850 493,02	215 998 336,41	241 138 178,86
Autres immobilisations corporelles		1 334 892 226,94	954 351 414,27	380 540 812,67	431 439 647,03
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		1 403 939,11		1 403 939,11	1 969 585,58
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		938 239,84		938 239,84	1 141 624,10
Impôts différés actif		18 392 687,59		18 392 687,59	18 715 636,46
TOTAL ACTIF NON COURANT		**2 421 032 074,13**	1 401 510 021,74	**1 019 522 052,39**	**1 096 891 953,97**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		994 311 561,13	27 282 461,63	967 029 099,50	1 042 057 036,74
Créances et emplois assimilés					
Clients		893 883 033,17	36 196 373,42	857 686 659,75	784 399 140 75
Autres débiteurs		580 922 077,86		580 922 077,86	569 484 900,71
Impôts et assimilés		16 927 254,69		16 927 254,69	15 045 400,14
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		94 882 657,95		94 882 657,95	21 080 998,95
TOTAL ACTIF COURANT		**2 580 926 584,80**	63 478 835,05	**2 517 447 749,75**	**2 432 067 477,29**
TOTAL GENERAL ACTIF		**5 001 958 658,93**	1 464 988 856,79	**3 536 969 802,14**	**3 528 959 431,26**

الملحق 2: الميزانية جانب الخصوم

SANIAK SPA FILIALE GROUPE BCR

BP N° 06 AIN EL KEBIRA SETIF

N° D'IDENTIFICATION 000219008492731

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE		
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		806 500 000,00	806 500 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		1 416 839,76	1 416 839,76
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-53 598 092,67	9 270 692,36
Autres capitaux propores - Report à nouveau		516 917 342,33	567 894 186,56
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**1 271 236 089,42**	**1 385 081 718,68**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		1 452 025 975,50	1 000 225 186,20
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		44 469 982,97	49 830 979,17
TOTAL II		**1 496 495 958,47**	**1 050 056 165,37**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		428 314 822,98	352 087 351,68
Impôts		93 375 073,31	72 282 940,54
Autres dettes		152 419 770,54	167 934 798,89
Trésorerie passif		95 128 087,42	501 516 456,10
TOTAL III		**769 237 754,25**	**1 093 821 547,21**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**3 536 969 802,14**	**3 528 959 431,26**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés